

المؤسسات الناشئة كأحد دعائم الاقتصاد الوطني (الواقع والتحديات)

Startups as a pillar of the national economy (Reality and challenges)

عائشة صفراني

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الأغواط

a.soufrani@mail.lagh-univ.dz

أمال مطابس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الأغواط

a.metabis@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/ 28

تاريخ القبول: 2023/06/ 30

ملخص:

جاءت هذه الدراسة النظرية للبحث في موضوع الشركات الناشئة بإظهار أهميتها ودورها في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية، من خلال ما تقدمه من منتجات وخدمات متنوعة وابداعية تحقق الريادة. كما أشارت الدراسة لواقع هذه الشركات في الجزائر وللمعوقات التي حالت دون تطورها ونموها، بالرغم من الجهود والاهتمام الذي أولته الجزائر لدعم هذا النوع من المشاريع.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ناشئة، اقتصاد وطني، معوقات مؤسسات ناشئة، دور مؤسسات ناشئة

Abstract:

This theoretical study came to research the issue of Startups by showing their importance and role in supporting the economy and achieving development, through the diverse and innovative products and services they provide that achieve Entrepreneurial.

The study also indicated the reality of these companies in Algeria and the obstacles that prevented their development and growth, despite the efforts and attention paid by Algeria to support this type of projects.

Keywords: Startups, National Economy, Startups Opstacle, Startups Role.

1. مقدمة:

إن تحقيق التنمية في المجتمعات والذي كان يقوم على الشركات الكبيرة والعلاقة والتخطيط المركزي، تغير إلى مفهوم آخر في السنوات الأخيرة يعتمد على الابداع والابتكار الذي يقوم به أفراد المجتمع بصفة فردية أو جماعية. فنجد العديد من الدول التي اهتمت بموضوع المؤسسات الناشئة (**Startups**) ومن بينها الجزائر، نظرا للدور الذي تؤديه هذه الأخيرة في المساهمة بإنشاء اقتصاد قوي، من خلال ما تقدمه من منتجات وخدمات مبتكرة تساهم في حيوية الصناعة وتنويعها وإحياء المنافسة واستهدافها لأسواق ضخمة، ومصدر مهم لتوليد الوظائف والتقليل من نسب البطالة والفقر من جهة. من جهة أخرى نجد أن هذه الشركات تعاني من صعوبات خاصة في السنوات الأولى من نشأتها التي تتميز بالهشاشة، والتي تستدعي ضرورة احتضانها وتمويلها لضمان فرص أكبر لنجاحها واستمرارها، ذلك ان هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي تحول دون استمراريتها.

انطلاقا مما سبق نطرح التساؤل الجوهرى التالي:

ما الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة؟ وما العراقيل والصعوبات التي حالت دون تطورها؟
وللإجابة على اشكاليتنا قسمنا بحثنا للمحاور التالية:

أولاً: ماهية المؤسسات الناشئة (التعريف والخصائص...)
ثانياً: دورة حياة المؤسسات الناشئة؛
ثالثاً: واقع وتحديات المؤسسات الناشئة وشركات الأعمال في الجزائر؛
رابعاً: دور المؤسسات الناشئة في انعاش الاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا الموضوع في تناوله لأحد أهم محركات النمو الاقتصادي للدول اليوم ألا وهي الشركات الناشئة لما تحققه من تنمية اقتصادية واجتماعية، فهي شركات ريادية تنتج عن أفكار خلاقة وابداعية من خلال انتقاء الفرص والسعي نحو اقتناصها في السوق. كما تنبع أهميته في تسليط الضوء على الاقتصاد الوطني وانعكاسات الاستثمار في المؤسسات الناشئة عليه وفق ما توفره الدولة من إمكانيات وتسهيلات لتفعيل دورها.

أهداف الدراسة:

- التعريف بالمؤسسات الناشئة؛
- الإشارة لأهم المعوقات التي حالت دون نموها وتطورها في الجزائر؛
- تحديد دورها في انعاش الاقتصاد الوطني.

2. ماهية المؤسسات الناشئة (التعريف والخصائص...)

1.2 تعريف المؤسسات الناشئة :

تتميز الشركات الناشئة بالطموح نحو التوسع الكبير، الاجتهاد في الابداع والابتكار والحلم بإحداث تغييرات ايجابية في المجتمع. وعرفها رائد الاعمال الشهير **Steve Blank** بأنها شكل خاص من أشكال الاعمال، وأضاف أن الشركة الناشئة هي شركة بنيت للبحث عن نموذج عمل قابل للتكرار وقابل للتطوير .

وتعرف المؤسسة الناشئة **Start-up** اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي على أنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة **Start-up** تتكون من جزئين، **Start** وهو ما يشير إلى لفكرة الانطلاق و **up** وهو ما يشير لفكرة النمو القوي، بدأ استخدام المصطلح **Start-up** بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس المال المخاطر **Societe de capital-risque** ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك.

وعرفت الشركات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن الحجم أو القطاع أو المجال الذي تنشط فيه، كما أنها تتميز بارتفاع درجة عدم التأكد والمخاطرة العالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها. كما يذكر بأن الشركات الناشئة يكون نموها المحتمل قوي، مع استخدامها للتكنولوجيات الحديثة، ولتمويل ضخيم بالمقارنة مع المقاولات العادية.

المؤسسة الناشئة هي مؤسسة ذات امكانات نمو كبيرة، تعمل على تقديم ابتكارات في حالة من عدم اليقين الشديد تستهدف من خلالها اشباع حاجات اعداد كبيرة من المتعاملين، أو تخلق عن طريقها حاجات جديدة تستطيع من خلالها تدمير السوق السائد واخذ الريادة فيه.

مما سبق يمكننا أن نستخلص ان الشركات الناشئة ربطت بين فكري الانشاء (الانطلاق) والنمو القوي في حالة من عدم التأكد، وبتقديم ابتكارات وباستخدامها للتكنولوجيات الحديثة ومن خلال استهدافها لعدد كبير من المتعاملين بإشباع حاجاتهم الحالية أو حاجات جديدة تستحوذ من خلالها على السوق وتأخذ الريادة فيه.

2.2 مميزات الشركات الناشئة:

تتميز الشركات الناشئة بأنها¹:

- شركات حديثة العهد؛
- شركات شابة يافعة وأمامها خياران إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة، أو اعلاق أبوابها والخسارة.
- شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد، امكانية نموها السريع وتوليد ايراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل؛
- فهي الشركات التي تتمتع بإمكانية الارتفاع بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الانتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة. وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على ارباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي شركات قادرة على توليد ارباح كبيرة جدا.
- شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها، فهي شركة تقوم اعمالها على أفكار رائدة **Innovative**، واشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية.
- يعتمد مؤسسو الشركات الناشئة **Startups**، على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال المنصات على الانترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الاعمال.

- شركات تتطلب تكاليف منخفضة، مقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء.
ومن أمثلتها العديد من المنشآت²:

منشأة **Ali، Google، Yahoo، Apple، Microsoft، Intel، Hewlett Packard**
Baba للتجارة الإلكترونية، **Instagram، Twiter، Face Book**.... وبالنسبة للجزائر فمن أهم منشآت الانترنت: أول موقع جزائري للتجارة الإلكترونية **GUIDDINI.COM**، رائد مواقع التوظيف عبر الانترنت **EMPLOITIC.COM**، موقع الاعلانات المجانية **OUEDKNISS.COM**...

كما أن المؤسسات الناشئة عبارة عن منشآت مصغرة، صغيرة ومتوسطة تتميز بمجموعة من الخصائص قد تشكل نقاط قوتها والتمثلة في³:

- توازن هيكل النشاط الانتاجي: نظرا لمعاناته في معظم الدول النامية من خلل في هيكل الاقتصاد بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند اليها، حيث بات من الضروري تقليص الفجوة ووضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل وتوسيع قاعدة المنشآت الصغيرة القابلة للتطوير والانتاج.

- دعم الشركات الكبيرة: وهذا من خلال توفير المنتجات الوسيطة لنشاط الشركات الكبرى
- توفير فرص عمل حقيقية وتقليص حجم البطالة: تتميز المنشآت الناشئة بقدرتها العالية على توفير مناصب شغل ما يؤدي إلى تقليص حجم البطالة.

- استثمار المدخرات المحلية الصغيرة: من خلال توفير المدخرات نظرا لصغر رأس المال واعادة توزيع الدخل

- المساهمة في تحقيق سياسة احلال الواردات: تمكن المؤسسات الناشئة من انتاج متطلبات السوق المحلي مما يساهم في احلال الواردات وتنمية الصادرات وبالتالي توفير نقد أجنبي.

- نشر القيم الصناعية الايجابية: تساهم في نشر القيم الصناعية الايجابية كإدارة الجودة والابتكار وتقسيم العمل.

- المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية المحلية

- القدرة على ابتكار وتطوير منتجات جديدة نظرا لتكلفة ذلك بـ 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة

- سرعة اتخاذ القرار لقلة التدرج الوظيفي وعدد العمال مما يساهم في سرعة انتقال المعلومة ومعالجة المشاكل المطروحة

- الحماس والتحفيز العاليين نظرا للملكيتها الفردية

- مرونتها وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات التي تحدث في محيطها

- ربحية عالية نظرا لصغر رأسمالها (الرفع المالي)

- آثار احسن بالنسبة للمشاريع المبتكرة خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة.

3.2. ركائز المؤسسة الناشئة:

تتمثل في⁴:

- **معرفة الذات:** الشركات الناشئة تمر بمرحلة البحث عن الذات، من زاوية نظر تجارية نطلق عليها "مرحلة الركود" حيث يبلغ حجم الإيرادات صفر إلى جانب ندرة العملاء، السبب ببساطة انها تحمل منتج/خدمة غير مرغوبة (بعد). وعليه يكمن التحدي في تحديد العملاء المحتملين والوصول اليهم، واقناعهم بشراء المنتج او استعمال الخدمة إلى غاية تحويلهم من عميل محتمل إلى عميل وفي صالح كمادة تسويقية مستقبلا لغاية نمذجة صيغة مناسبة تستفتح بها السوق بجدارة تحكمها السيورة المؤقتة وحجم الجهود المناطة بالفريق العامل من طاقة فكرية وبذل مالي مكثف بغية تقديم منتج يحقق رغبة.

- **النمو السريع:** الشركات الناشئة مصممة لتنمو بسرعة حالما تعثر على نموذج عملها التجاري الانسب. إذ تقدر إحدى أشهر مسرعات الاعمال أمثال "YCombinator" معدل النمو المطلوب لأي شركة ناشئة ما يعادل 5 إلى 7% أسبوعيا. فتسريع الفجوة الزمنية بين منتج/خدمة/ مفهوم غير مرغوب إلى تحديد جمهور واقناع عملاء وتحقيق مبيعات متضاعفة هو ما يضمن ما نطلق عليه مرحلة النمو السريع.

- **قابلية التوسع:** يقصد بمصطلح "Scalability" الانجليزي "قابلية التوسع"، كخاصية أساسية مرتبطة بالنمو السريع الذي يمكن أن تشهده الشركات الناشئة خلافا للشركات الكلاسيكية، تتكيف الشركات الناشئة وتزيد من أدائها وفعاليتها في تغطية الاعداد المتزايدة والضخمة للعملاء ومواجهة التحديات المتنامية لسوق العمل بخدمة متطلباتها. هذه القابلية للتوسع تصاحب نمو النطاق الميداني والربحي دون احداث تغييرات عميقة في نموذج العمل التجاري.

3. دورة حياة المؤسسة الناشئة

ان المؤسسات الناشئة كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل ان تعرف طريقها نحو القمة، ويمكن ابراز ذلك من خلال المنحنى التالي والمصمم من قبل Paul Graham:

الشكل رقم (01): منحنى دورة حياة المؤسسة الناشئة startup



المصدر: بوالشعور شريفة، دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة بشار، الجزائر، 2018، ص421. من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن الشركات الناشئة تمر بالمراحل التالية⁵:

المرحلة الاولى: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الافراد بطرح نموذج أولي لفكرة ابداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك واذواق المستهلك المستهدف للتأكد من امكانية تنفيذها على أرض

الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل. والبحث عن من يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الاولى ذاتي، مع امكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم اطلاق الجيل الاول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن ان يواجهه المقاول في هاته المرحلة هو ان تجد من يتبنى هذه المرحلة إلى ما يعرف ب: (Friends, Family, Fools)، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الاول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمقاومة بأموالهم اذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية. في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الاعلام بالدعاية للمنتج.

المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الافلاح والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكره الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد المعارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي، وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (راس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وان معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر، يستمر رائد الاعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه واطلاق اصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم اطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.

المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع، في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتل أن 20 إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

4. واقع وتحديات المؤسسة الناشئة وشركات الأعمال في الجزائر

1.4 واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر:

العالم كله يتحدث عن الشركات الناشئة، والجزائر لا تشكل استثناء لهذه القاعدة فالمؤتمرات التي تقام لتشجيع انشاء شركات ناشئة في القطاعين العام والخاص وحاضنات المشاريع التي تم اطلاقها تؤكد على الجهود المبذولة من طرف الدولة لتشجيع مثل هذه الشركات، وتجدر الإشارة هنا الى تأخير انطلاق مثل هذه المشاريع في الجزائر وهذا نتيجة الضعف التكنولوجي إضافة الى ضعف الانفاق على البحث والتطوير العلمي والذي لم يتجاوز 8 بالمائة سنة 2019، مما جعل الجزائر تحتل المرتبة 82 عالميا وهذا حسب تصنيف معهد اليونيسكو للإحصاء.

وبخصوص الشركات الناشئة في الجزائر هناك مبادرات لإنشاء هذه الشركات، الا انه ولحد الان لا توجد تجربة رائدة في هذا المجال، كما ان الملاحظ ان اغلب الشركات الناشئة في الجزائر جاءت في مجال التسويق الالكتروني والتي تعتبر شبيهة الى حد ما لتلك الموجودة في مختلف دول العالم، كما هو الحال بالنسبة لشركة واد كنيس او Alania CRM ,io Grow مثلا. والتي تعتبر من اهم الشركات الناشئة في الجزائر⁶.

بالإضافة الى ان نجاح وتطور الشركات الناجحة يعتمد على بيئة اعمال مواتية وان ضعف المؤسسات الناشئة في الجزائر عائد لعدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:⁷

- الميزانية الموجهة للبحث العملي في الجزائر لا تتعدى 1 بالمائة من PIB؛
- غياب سياسة واضحة تعني بالابتكار بالاشتراك مع جميع الفاعلين سواء الدولة المؤسسات خاصة او عمومية، الجامعة؛

- ضعف العلاقة بين الجامعة ومراكز البحوث والنسيج الاقتصادي؛
- غياب احصائيات حول عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- صعوبة إيجاد التمويل الكافي للمشاريع الابتكارية للمؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- غياب الاطار القانوني المنظم لعمل الشركات الناشئة في الجزائر؛
- غياب النظام البيئي الخاص بالشركات الناشئة.

2.4. المعوقات التي تعرقل تطور ونمو المؤسسات الناشئة في الجزائر:

ان سوق الجزائر لها ميزات محمودة تتمثل أساسا في خفة المنافسة، وفي وجود عدة قطاعات ومجالات الاعمال لم يتم الخوض فيها بعد، ما يمثل فرصة مواتية لكل طموح يملك على الأقل الفكرة والحدق اللازمين. لكن ان العديد من المشاريع تبقى حبيسة المخططات والأوراق، ولا تعدو أيضا في كثير من الأحيان "النموذج التجريبي" حيث ان مساعي المبادرين لتجسيد افكارهم في بيئة جزائرية هي مساعي حاملة او طوباوية ولكن يجدر التذكير بان الواقع والمشهد الاقتصادي والاجتماعي الجزائري له بعض الخصوصيات التي تعتبر عائقا في هذا الصدد، والتي يجب مراعاتها والتأقلم معها لنجاح فكرة المشروع، من بينها⁸:

- طبيعة الاقتصاد الوطني: اقتصاد مركزي، قائم على شركات كبيرة عادة ما تكون في وضع احتكاري تستحوذ على جل اقسام السوق، ما ينجر عنه قصور للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يجعل عملية الاخرجة خيارا غير متاح بالنسبة للمؤسسات الناشئة؛

- ضعف قطاع الخدمات: قطاع الخدمات يوفر دعامة قوية للمشاريع الناشئة، وهزال خدماته يضطر المبادرين الى استثمار هد وموارد اكثر بغية توفير هذه الخدمات بمفردهم "بشكل مدمج" وهذا ما يزيد من فاتورة استثمار ثلاثية الجهد الوقت والمال؛

- آليات التمويل: غالبا ما يعتمد المبادرون في الجزائر لتمويل مشاريعهم على حر أموالهم، أو "الأموال الصديقة"، أو أموال التمويل الكفالي المشروط من طرف شركات كبرى، وفي حالات قليلة توفر " مشتلة المؤسسات" التمويل المنشود. في ظل غياب منصات "التمويل التشاركي" التي تعتبر الية التمويل الحيوية للشركات الناشئة في العالم من جهة وعدم احقية الطلبة الجامعيين في الاستفادة من القروض الحكومية المخصصة للمقاولين من جهة ثانية؛
- عدم توفر نظم الدفع الرقمي ولا حتى مكاتب صرف العملة: وهذا ما يعقد مهمة المبادرين الشباب ويجد من سهولة تداول رؤوس الأموال. كما ان غياب مكاتب صرف مكاتب العملة يحد أيضا من الوصول الى الموردين -في الخارج- للحصول على المواد الأولية وعدم إمكانية الاعتماد على الاخرجة؛
- التقليدية الإدارية في عصر السرعة: لا اظن ان المقاولاتية يمكن ان تعيش تحت سقف واحد مع البيروقراطية، اذ بينما تستغرق مثلا الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسة في أمريكا ما لا يفوق ساعتين، قد تدوم ما يتجاوز الشهرين في الجزائر، ولان التعجيل فكرة المشروع هو امر لازم لنتاجها من الاستلاب ومن فعل التقلبات والتطورات السريعة والمستمرة في العالم فان النسق الاداري في الجزائر قد يشكل عائقا اماما المؤسسات الناشئة؛
- الرقمنة والخدمات الانترنت: تصدر الجزائر مرتبة غير متقدمة بالنسبة لخدمات الانترنت، الذي تحتكره في الجزائر شركة وحيدة في السوق ليس لها منافس، كما ان الرقمنة لم تنفذ بعد الى معظم القطاعات؛
- المنظومة القانونية: لم تكرر بعد المنظومة القانونية وقت العمل، خصوصا للتوظيف بدوام جزئي تو لعمالة الطلبة دون الشهادة؛
- الجانب اللوجستي وقنوات المواصلات: حالة البنى التحتية، ووسائل نقل السلع وحركة الأشخاص داخليا ليست في المستوى اللائق ببلد بحجم قارة "الأكبر افريقيا ومتوسطيا"، وخاصة الطرق الرابطة

بين شمال البلاد وجنوبها الشاسع المساحة، وهو ما يقف عينة في وجه المؤسسات الفنية ويضيع عليها حصصا واسعة من السوق؛

- اعتبارات اجتماعية ودينية وترسبات النظام الاشتراكي: فالفرد الجزائري يتسم عموما بأنه محافظ، وبالتالي فان القروض الربوية هي عائق امام رواد الاعمال، وكذلك ليس سرا ان الجزائر من غداة الاستقلال الى غاية العقود القليلة الماضية قد تبنت النظام الاشتراكي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتوزيع، وعلى الرغم من انها قد اعتمدت نظام اقتصاد السوق قبل سنوات، غير ان بعض العارفين يصفون الوضع الحالي بأنه فترة انتقالية ما زالت تشوبها ترسبات النظام الاشتراكي مثل خوف الممولين من المغامرة في مشاريع ابتكارية والاعتماد بشكل أساسي على المشاريع المعتادة الامنة، ولكن هذا لا ينفي كون بعض الأفكار قد وجدت لنفسها مساحة لتجسد، وبرزت في الوقت والظروف السانحة لان أصحابها عرفوا بطريقة او بأخرى كيف يتغلبون على املاءات البيئة.

3.4. آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر:

- أعلنت الحكومة عن ثماني قرارات لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها تتمثل في⁹:
- انشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة؛
- انشاء مجلس اعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانيات الوطنية للبحث العملي؛
- وضع الاطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من اجل تسهيل إجراءات انشاء هذه الكيانات؛
- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها (ANPT) الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛

- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي للمؤسسات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة سوناطراك على مستوى حديقة الرباح الكبرى "دنيا بارك" الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛
- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من الاستفادة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة؛
- وأخيرا، ومن اجل ضمان التآزر المشترك ما بين الطاعات لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، يكلف السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات.

5. دور المؤسسات الناشئة في انعاش الاقتصاد الوطني:

اولت الحكومة اعتمادا كبيرا باستراتيجية ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات والعمل الجاد على التنويع السلعي، وفي هذا الاطار قامت بالعديد من الإجراءات والتي في مقدمتها الوقف بقطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة وخاصة تلك التي لها ميل للابتكار والريادة. لما لها من انعكاسات ومزايا عديدة على الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كإجمالي الناتج المحلي ومعدل النمو الاقتصادي والدخل الوطني والعمالة والاستهلاك و الاستثمار والصادرات وغيرها من المتغيرات الأخرى، وسنحاول التطرق في يلي الى اهم المؤشرات :

✓ **تطور ونمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ركزت الجزائر جهودها في السنوات الأخيرة على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تطور تعداد هذه المؤسسات نتيجة تطور اليات الانشاء والمرافقة التي سخرتها الدولة للنهوض بهذا القطاع، ويمكن ارجاع هذا التطور الى دور السلطات العمومية في دعمها وتشجيعها بالدرجة الأولى للقطاع العمومي، حيث ارتفع عددها من 658737 سنة 2011 الى 1093170 سنة 2018 أي بمعدل 65,94 بالمائة خلال هذه الفترة، إضافة الى

ذلك البنية الهيكلية للمؤسسات الصغيرة في حد ذاتها ان التركيبة النوعية تضم مجموعة متنوعة من المؤسسات فمنها المصغرة والتي تمثل الغالبية الساحقة ، تليها المؤسسات الصغيرة ثم المؤسسات المتوسطة حسب احصائيات 2018.

✓ **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة:** يمكن توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة، حيث ان هذا النوع من المؤسسات يساهم منسبته 90 بالمائة من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، حيث يسطر هذا النوع وبشكل كامل على بعض القطاعات مثل الفلاحة والصيد البحري والتجارة والنقل والمواصلات، فقد بلغت مساهمة القطاع الفلاحي حوالي 2,2022 مليون سنة 2018 ، بينما قد وصلت قيمة مساهمتها في قطاع البناء والاشغال العمومية الى 1821,51 مليون دينار من نفس السنة، في حين القطاع الصناعي لا يزال ينمو نموا بطيئا، وعليه تبين أهمية هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية في الجزائر وجب دعمها، خاصة في تطوير الأسواق ومجالات التسويق ووضع مختلف التسهيلات لها.

✓ **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشغل خلال الفترة 2011-2018:** تسعى الجزائر كباقي دول العالم الى إيجاد حلول مناسبة لمشكل البطالة بجميع الطرق الممكنة، لذلك فقد تبني عملية تشجيع المقاولاتية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الحلول المهمة لمواجهة هذه المشكلة بالإضافة الى برنامج الخوصصة الذي تم اعتماده سنة 1997 والذي نتج عنه تصفية 250 شركة عمومية تساهم ب 30 بالمئة من اجمالي العمالة، وبالتالي تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة الى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي توفر عددا كبيرا من مناصب العمل خاصة في هذه المرحلة الحالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني حيث الارتفاع الكبير في معدلات البطالة.

✓ **مساهمة المؤسسات الناشئة في الناتج الوطني:** يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي خارج مجال المحروقات، وهذا ما يبين الأهمية الكبيرة التي يمكن ان تحققها المؤسسات الناشئة في النمو الاقتصادي ، وعليه وجب الاهتمام اكثر بهذا القطاع وتوفير الدعم المالي والإداري والقانوني واللوجستيكي من اجل كسب رهانات التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث لعبت دوار هاما باعتبارها

محرك رئيس في الاقتاد سنتي 2017 و2018 بنسبة 86,34 بالمائة و 82,73 بالمائة على الترتيب، وهذا ما حرك وساهم في زيادة الناتج المحلي الخام.

✓ **تحقيق التنمية المستدامة:** ان مفهوم التنمية المستدامة شائع الاستعمال في أوساط التنمية الاقتصادية على أساس انه لا يمكن تجاوز مشاكل الفقر والتخلف دون اعتبار تصور جديد للنمو، كما يجب الإبقاء على التوازن بين النمو الاقتصادي والنظام البيئي الذي يسمح للموارد الطبيعية بتدعيم النمو على المدى الطويل وهو الوعي الذي تبلور وانتشر بسرعة في العالم. ان مصطلح التنمية المستدامة يشير الى التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تلبي احتياجات خاصة، والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام وانما هي عملية تغيير وتلك المؤسسة تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية مع الاحتياجات المستقبلية فضلا عن الاحتياجات الحالية. بما ان نموذج التنمية المستدامة يستوجب ابعاد اقتصادية اجتماعية، تتميز المؤسسات الناشئة بخصوصية حجمها والدور الملحوظ لمسؤولياتها فهي تتحكم في تأثيرها على المجتمع، فتبني المؤسسات الناشئة لمفهوم التنمية المستدامة يشكل اشهارا لها حيث يعمل على تقويتها والسماح لها بالبقاء والتطور. لذلك تقتضي التنمية المستدامة إعادة التشكيل الجذري لأنماط الإنتاج والاستهلاك، واحداث تغييرات في العلاقة بين المجتمعات والبيئة الطبيعية، وتتطلب من ثم التحويل الهيكلي للاقتصادات، ومن ثم وجب الانتقال الى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المبنية على المعرفة من اجل معالجة التحديات التقليدية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة جديدة تراعي الاعتبارات البيئية. حيث تعتبر المؤسسات الناشئة من المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، واهم دعائم ضمان التنمية المستدامة، وقد اصبح الاهتمام بها في دول العالم باختلاف مستوى تطورها، يأخذ حيزا أكثر أهمية مع مرور الوقت، حيث رسخت القناعة الى ضرورة تشجيع المنشآت الصغيرة واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة في أي بلد بعد ان كان الاهتمام ينصب على الشركات الكبيرة والمركبات الضخمة والاقطاب الصناعية .

6. خاتمة

من خلال ما تم عرضه سابقا في هذه الدراسة ، نجد ان الجزائر أعطت نوع من الاهتمام لتشجيع وخلق جو ملائم الى حد ما لدعم هذا النوع من المشاريع، الا انه لا يمكن جزم ان هذه الاليات هي الأساليب الناجعة لتنميتها وتطويرها، هذا وخاصة ما هو ملاحظ على ارض الواقع وما تعكسه من تدني في القيم المضافة ومن المفروض ان تتجلى في عائد الاقتصاد الوطني.

وعليه نخلص الى ان تجربة الجزائر تجربة هزيلة مقارنة مع دول توافق اقتصادها، وهذا راجع الى عدم جدية الخوض في انشاء مشاريع حيوية، مع تخوف أصحاب المشاريع من الخسارة المبكرة وما يترتب من أعباء تابعة لها، هذا وقلة أصحاب توفير الإطارات والهياكل المتخصصة والتي تسمح في بإنشاء ذلك.

التوصيات: من بين اهم التوصيات التي يمكن الادلاء بها في هذا الجانب هو:

- ضرورة توفير مناخ ملائم لدعم المؤسسات الناشئة ومحاولة العناية بها؛
- لابد من متابعة نشاط هذه المشاريع في مختلف الميادين، من بداية بلورتها الى مجال توسعها؛
- العمل على إزالة العوائق القانونية وكذا الإدارية التنظيمية، مع توفير جميع التسهيلات لدعم هذه المنشآت؛
- ضرورة وضع وتجسيد رؤية هادفة وواضحة لكيفية التغيير للأحسن من خلال تبني وتطبيق مدخلي الابداع والابتكار؛
- ضرورة ترسيخ روح المقاوالاتية والثقافة المقاوالاتية بين افراد المجتمع، مع العمل في الاستثمار الفئة الفتية لحيوية طاقتها.

7. المراجع والهوامش:

- ¹ مصطفى يوسف كافي، مسرعات الاعمال في ادارة المشاريع الريادية الصغيرة والناشئة، دار عقل للنشر والدراسات والترجمة، 2022، ص 53.
- ² بودالي مخطار، "اشكالية تمويل رأس المال المخاطر للمؤسسات الناشئة في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 293. (ص ص 291-306)

- ³ محمد فلاق، ريادة الأعمال-المقالاتية- من الفكرة إلى التجسيد، ط1، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2022، ص30.
- ⁴ نوي محمد الامين، دهان محمد، "نحو تنظير ادق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة"، مجلة الاصلاحات الاقتصادية_والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد14، العدد03، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020، ص9. (ص ص 1-21)
- ⁵ بلغنامي نبيلة، "واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر -دراسة حالة الجزائر-"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد08، العدد01، بشار، الجزائر، 2021، ص ص 22-23. (ص ص 19-32)
- ⁶ بختي علي، بوعويمة سليمة، "المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات"، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد12، عدد4، أكتوبر 2020، ص537.
- ⁷ المرجع السابق، ص ص 537-538 (ص ص 534-552)
- ⁸ بداوي إيمان، يعقوبي خليفة، اعتماد مبادئ ادارة الجودة الشاملة كآلية لدعم وانجاح المؤسسات الناشئة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد06، العدد 11، المركز الجامعي بالبيض، الجزائر، ديسمبر 2020، ص ص 5 (ص ص 1-11)
- ⁹ بوالشعور شريفة، "دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة بشار، الجزائر، 2018، ص ص 421-422. (ص ص 417-431)
- ¹⁰ عادل مختاري، محمد بن البار، "آليات دعم المؤسسات الناشئة startups كأحد الحلول لمحاربة البطالة دراسة حالة الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد7، العدد3، 2020، ص384، (ص ص 373-387)
- ¹¹ منى بسويح، ياسين ميموني، سفيان بوقطاية، "واقع وافاق المؤسسات الناشئة في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد7، العدد3، 2020، ص ص 410-411، (ص ص 403-421)
- ¹² بوقنة سليم، بوقنة برهان الدين، قاوي معمر، "حاضنات الاعمال كأداة لترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر"، المجلد7، العدد3، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 2020، ص ص 226-228، (ص ص 217-231)
- ¹³ عيساوي فاطمة، الهزام محمد "مدى مساهمة حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد7، العدد3، 2020، ص ص 60-61، (ص ص 49-63)
- ¹⁴ زهية لموشي، الهام نايلي، "التجربة الجزائرية في دعم وترقية المقاولاتية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية"، كتاب جماعي من تأليف مجموعة من الباحثين، مقاولاتية ورهان التنمية الاقتصادية الواقع والمأمول، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، أدرار-الجزائر،-، 2020، ص ص 154-157، (ص ص 143-161)
- ¹⁵ بن عياد جلييلة، "دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد8، العدد 1، جامعة يحي فارس، المدية، 2015، ص ص 171-172، (ص ص 157-174)

